

بلاغ صحفي انعقاد الاجتماع الحادي عشر للجنة اليقظة الاقتصادية

عقدت لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE) اجتماعها الحادي عشر يوم الأربعاء 6 يناير 2021 على الساعة 12 ظهراً. وتم تخصيص هذا الاجتماع لدراسة النقاط التالية:

1. حصيلة الوضعية الاقتصادية والمالية الوطنية.
2. تمديد وتجويد عرض ضمان "Damane Relance".
3. إقرار تعديلات عقود البرامج المتعلقة بقطاع السياحة وقطاع متعهدي الحفلات والملققات وكذا قطاع الترفيه والألعاب بغية تمديد وتوسيع بعض إجراءات الدعم.
4. توقيع خمسة عقود برامج جديدة: أرباب المطاعم، والصحافة، والصناعات الثقافية والإبداعية، والقاعات الرياضية الخاصة ودور الحضنة.

1. حصيلة الوضعية الاقتصادية والمالية

تُظهر التطورات الأخيرة لبعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية أن النشاط الاقتصادي الوطني يواصل انتعاشه التدريجي (تقلص حدة تراجع نمو الناتج الداخلي الخام بمقدار 8 نقاط بين الفصلين الثاني والثالث، وانخفاض العجز التجاري بنسبة 26%)، تحسين مستوى الأصول الاحتياطية الرسمية التي تغطي ما يزيد عن 7 أشهر من واردات السلع والخدمات...)، باستثناء بعض القطاعات التي لم تستطع بعد استعادة انتعاشها، كالسياحة والنقل الجوي وبعض أنشطة الخدمات.

على مستوى المالية العمومية، تبرز النتائج عند نهاية نونبر 2020، تسجيل تطور أداء المداخيل والنفقات بوتيرة تتماشى مع التوقعات. ويتوقع أن يستقر عجز الميزانية لسنة 2020 عند معدل 7,5% كما هو منصوص عليه في قانون المالية المعدل.

2. عرض ضمان إنعاش "Damane Relance"

أعرب أعضاء لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE) عن ارتياحهم للتقدم المحرز فيما يتعلق بآليات الضمان المختلفة التي تم اعتمادها لمواجهة آثار الأزمة، خاصة منها آليات ضمان أوكسجين و ضمان إنعاش وتلك التي تم تخصيصها لفائدة المؤسسات والمقاولات. وهكذا، تم إلى غاية 31 دجنبر 2020 تسجيل 86.008 عملية قرض.

ومن أجل ضمان الشروط اللازمة لمواكبة أفضل للإنعاش الاقتصادي، قررت لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE) تمديد الأجل النهائي لمنح قروض إنعاش (Relance) إلى 31 مارس 2021 وإدخال تدابير تتوخى المرونة وتجويد استعمالات هذا العرض. وتتعلق هذه التدابير بشكل خاص بالجوانب التالية:

- توسيع عرض إنعاش (Relance) ليشمل وسطاء التأمين ومكاتب الصرف وشركات تحويل الأموال؛
- الرفع من مبلغ قرض إنعاش إلى شهرين من رقم المعاملات لفائدة مقاولات النقل السياحي المتضررة من الأزمة؛
- تخفيف الشروط على مقاولات البناء والأشغال العمومية، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة معالجة التسبيقات على الحقوق المستحقة والتحقيق في كل حالة على حدة بشأن المقاولات المتأثرة بالأزمة، المحدثة في أقل من 3 سنوات والتي قامت باستثمارات كبيرة قبل الأزمة وسجلت نسبة مديونية مرتفعة؛
- زيادة سقف مبلغ قرض إنعاش (Relance) من 40% إلى 50% من التكلفة الإجمالية لإنجاز المشروع، دون احتساب العقار، وذلك لفائدة المنعشين العقاريين الذين لم يستفيدوا من قرض الإنعاش العقاري (CPI).

3. إجراءات دعم قطاع السياحة وقطاع متعهدي الحفلات والملتقيات وقطاع الترفيه والألعاب

في ظل استمرار الآثار السلبية للأزمة على بعض القطاعات الحساسة، قررت لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE) تمديد إجراءات الدعم المخصصة لها حتى 31 مارس 2021، وعلى وجه الخصوص، منح تعويض شهري جزافي من 2.000 درهم لفائدة المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، بغية الحفاظ على مناصب الشغل. وفي هذا الصدد، تم التوقيع على تعديل عقد برنامج إنعاش قطاع السياحة، يرمي، من بين إجراءات أخرى، إلى دعم الأجراء والمتدربين بموجب عقد إدماج لدى وكالات العمل المؤقت التي لديها عقود مبرمة قبل فبراير 2020 مع مؤسسات الإقامة السياحية المصنفة ووكالات الأسفار وشركات النقل السياحي. وبالنسبة لهؤلاء الأجراء، سيغطي التعويض الفترة الممتدة من فاتح أكتوبر 2020 إلى 31 مارس 2021.

ويتضمن هذا التعديل أيضًا مقتضيات خاصة بقطاع النقل السياحي تنص على أنه:

- لن يتم تطبيق خلال 2021 شرط وجوب أخذ رأي اللجنة الوطنية للنقل قبل استئناف استغلال تصاريح النقل السياحي التي لم تستخدم منذ أكثر من سنة.
- تستفيد العربات التي حصلت على تراخيص الاستغلال قبل توقيع هذا التعديل لعقد البرنامج من فترة استغلال إضافية محددة في سنة واحدة.

ومن شأن هذا الإجراء الأخير أن يمكن فاعلي قطاع النقل السياحي وشركات تأجير المركبات بدون سائق، من تأجيل أجال تسديد القروض المتعاقد بشأنها مع الأبنك وشركات التمويل.

كما تقرر تمديد عقود البرامج الخاصة بقطاع متعهدي الحفلات والملتقيات وقطاع الترفيه والألعاب إلى غاية 31 مارس 2021.

4. عقود برامج جديدة

كما تم إبرام أربعة عقود برامج جديدة تهم قطاع الصحافة والصناعات الثقافية والإبداعية والقاعات الرياضية الخاصة ودور الحضارة. وتتضمن عقود البرنامج هذه تدابير دعم ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية تهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل ودعم نشاط ريادة الأعمال في هذه القطاعات.

وفي الأخير، تم توقيع عقد برنامج لدعم أرباب المطاعم المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، الذين تأثروا بالقرارات المتخذة لاحتواء انتشار الوباء. ويدخل حيز التنفيذ اعتباراً من فاتح يناير 2021.